

الصين والشرق الأوسط ١٩٨٥ - ١٩٩٨

دراسة في العلاقات الاقتصادية والعسكرية

م. د. علي حسين علي العلواني

قسم التاريخ / كلية التربية / جامعة الأنبار

المقدمة

الحمد لله وبعد

إن المقصود بدول الشرق الأوسط في هذا البحث هي الدول العربية فضلا عن إيران والكيان الصهيوني ذلك الكيان السام المزروع في قلب الأمة العربية . وقد ركز الباحث في دراسته على الصين - والشرق الأوسط من عام ١٩٨٥ - ١٩٩٨ دراسة في العلاقات الاقتصادية والعسكرية ، والتي لها تاريخ طويل وعريق يعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد ، ومنذ أن بدأت العلاقات بين الصين والمنطقة العربية بدأ انتشار الحرير الصيني في البلاد العربية . وكان طريق الحرير المعروف أول شاهد تاريخي على المبادلات الودية بين الصين و شعوب المنطقة ، وكان لهذا الطريق إسهام كبير في دفع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الشرق والغرب .

أختار الباحث هذه المدة من (١٩٨٥ - ١٩٩٨) وذلك لأنها مدة حافلة بالنشاط الاقتصادي والعسكري بين الصين ودول الشرق الأوسط ، ففي (٥ آب ١٩٨٥) وقعت الصين اتفاقا مع إيران حول التعاون النووي بين البلدين ، كما شهدت العام نفسه أول صفقة عسكرية علنية بين الصين والكيان الصهيوني . أما في عام ١٩٩٨ فقد شهدت الصين في السابع عشر من تموز من هذا العام إصلاحات مهمة في قطاع النفط ، حيث قامت بدمج ثلاث شركات صينية كبرى عاملة في قطاع الطاقة والبتروكيمياويات ، وأعلنت كذلك عن تأسيس شركتين عملاقتين للنفط والبتروكيمياويات وهما SINOPEC و CNPC .

ولو استعرضنا إلى ما تعرضت إليه الصين والبلدان العربية من عدوان استعماري غربي في العصر الحديث لوجدنا أن هذا قد اثر سلبا على حجم التبادلات بين الطرفين ، وان العلاقات التقليدية قد قطعت بينهما لمدة من الزمن . ولكن مع قيام دولة الصين الجديدة دخلت العلاقات الصينية- الشرق أوسطية عصرا جديدا وعادت العلاقات إلى طبيعتها السابقة وتعززت في مجالات الحياة كافة .

وخلال مدت الحرب الباردة والقطبية الثنائية تحجمت العلاقات بين الصين وعدد من دول المنطقة ولاسيما العربية منها ، ومع نهاية الحرب الباردة تغيرت الأوضاع الدولية والإقليمية وبدأت صفحة جديدة لهذه العلاقات .

قسم الباحث هذه الدراسة إلى قسمين رئيسيين هما :-

العلاقات بين الصين والشرق الأوسط في المجال الاقتصادي ، وتم التركيز فيه على صناعة النفط والتطور الحاصل في هذا القطاع و أثره على المنطقة .

أما القسم الثاني فقد تحدث عن علاقات الصين ودول المنطقة في المجال العسكري ، ولاسيما إيران والكيان الصهيوني ، وذلك لسعة التبادلات والعلاقات التي شهدتها الجانب العسكري بين الصين وهذين الكيانين السياسيين ، والتي شملت مختلف أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية والسلاح النووي .

و ضم البحث في نهايته خاتمة احتوت على أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث

أولاً :- المجال الاقتصادي

إن أي بحث في العلاقات العربية - الصينية لا بد وان يركز على مفهوم هذه العلاقة ومنطلقاتها وآلياتها وتاريخ هذه العلاقات وآفاقها المستقبلية والتي يجب أن تساهم في تحقيق هدف جلي هو تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والحضاري بين الجانبين ، و إقامة قنوات للتعاون المشترك المثمر تكون راسخة المعالم والأهداف يتوصل من خلالها إلى تعاون جدي وواسع يتناسب مع حجم الجانبين ، ويكون منطلقاً لتقارب أكبر بين المصالح العديدة لكلا الجانبين ولاسيما في ظل الأوضاع العالمية المستجدة والتي تتصف بالتعقيد والسرعة .

وان أية دراسة جديدة تتناول هذا الموضوع ، لا تتعدى ما احتوته الدراسات السابقة في هذا المجال ، فضلا عن مجالات التعاون القائمة حالياً في مجالات متعددة .

ولو ذهبنا إلى صلب الموضوع لوجدنا انه لم يعد مجدياً جمع المعلومات وتقديمها واقتراح وسائل جديدة يمكن تطبيقها لإرساء أسس راسخة للتعاون الاقتصادي بين الصين والدول العربية ، فالوضع الحالي وما يتصف به من تطورات عالمية متسارعة شملت جميع المجالات وعلى مختلف الأصعدة ، أصبح ينذر بان التعاون الصيني - العربي في المجال الاقتصادي هو أمر عاجل ولا يمكن التباطؤ به طالما أن الدول في الوقت الراهن أصبحت تركز على مصالحها العامة ومصالح مؤسساتها العاملة ولاسيما الاقتصادية منها و بروز الدور الكبير للقطاع الخاص والشركات العالمية الكبرى .

ونظراً لما تقوم به الصين في الوقت الحاضر من تشجيع القطاع الخاص و إعطائه دوراً بارزاً في النشاطات الاقتصادية فأن هذا يجب أن يشد الجهات الاقتصادية لكي تقوم بدورها للارتقاء بالتعاون القائم إلى مستويات مهمة. وعلى الحكومة الصينية أيضاً أن تقوم بتشجيع هذا التوجه و إعطائه زخماً كافياً وبطرق متعددة (١).

(١) ج.د.ع ، تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية في مجلس السفراء العرب في بكين ، رقم التقرير ٢٢٢٤/٢/١ في ١٠ كانون الثاني ١٩٩٩ ، ص ١-٨

وللمتتبع للأحداث الأخيرة في الصين من عودة هونغ كونغ عام ١٩٧٧ ومكاو عام ١٩٩٩ لسيادتها وسيرها على طريق الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد شبة بالحر وتجاوزها الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت آسيا أعطاها مكانه للبروز كقوة عظمى (٢) .

ويمكن التركيز ضمن المجال الاقتصادي على المحورين الآتيين :-

صناعة النفط في الصين :-

لابد من إلقاء نظرة موجزة على صناعة النفط في جمهورية الصين الشعبية ، فقد بدأت صناعة النفط في الصين بداية ضعيفة في نهاية الأربعينات ، وبعد وصول الحزب الشيوعي إلى السلطة في بكين عام ١٩٤٩ حرص الحزب على تنمية هذه الصناعة مستنداً على تجربة وتكنولوجيا روسية ، وبعد ثلاثين عاماً من العمل قفز الإنتاج النفطي في الصين من (٢٤٠٠) برميل يومياً عام ١٩٤٩ إلى (٢) مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٨ ، لتصبح الصين واحدة من المنتجين الرئيسيين في العالم (٣) .

وقد ظلت الصين حتى عام ١٩٩٣ واحدة من الدول المصدرة للنفط وعندما حدث تحول كبير في البنية الاقتصادية والصناعية في البلاد نتيجة للتوسع الاقتصادي ونمو الصناعات والزيادة الكبيرة في الطلب على محروقات النقل بعد أكثر من عقد ونصف من النمو الاقتصادي السريع حيث شهدت أعوام ١٩٩٠-١٩٩٣ نسبة نمو اقتصادي عالية وصلت إلى ١٣٪ وهكذا تحولت الصين بحلول عام ١٩٩٤ من بلد مصدر للنفط إلى بلد مستورد لهذه السلعة الاستراتيجية (٤) .

ومع عجز الصين عن تطوير حقولها وإنتاجها ليتناسب مع حجم الاستهلاك الجديد قفز استيراد الصين من النفط إلى (٣) ملايين طن من النفط عام ١٩٩٤ ، وفي عام ١٩٩٦ قفز إلى (٢٢.٦) مليون طن ووصل في عام ١٩٩٧ إلى (٣٤) مليون طن (١) .

وقد استوردت الصين معظم نفطها لعام ١٩٩٧ من سلطنة عُمان ، ففي ٤ شباط من العام نفسه استوردت الصين (١.١٩) مليون طن من السلطنة ، ثم تليها انغولا حيث استوردت منها في أواخر عام ١٩٩٧ ما يقارب (١) مليون طن ، أما المملكة العربية السعودية فقد استوردت منها في العام نفسه (١.٢٠) مليون طن ، وإيران (١.١٢) (٢) .

(١) ج.د.ع ، تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية لجامعة الدول العربية ، وثيقة رقم (٣٤) في ٥ كانون الثاني ١٩٩٩ ، ص ٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦-٧ .

(٣) ج.د.ع ، تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية لجامعة الدول العربية في الأول من شباط عام ١٩٩٩ ، وثيقة رقم (٥) ، ص ١٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٠-١١ .

(٥) ج.د.ع ، تقارير قدمتها الدول العربية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن واقع علاقاتها الاقتصادية مع الصين بتاريخ آذار ١٩٩٨ ، وثيقة رقم (٥٥)

في حين تشير دراسة أجرتها شركة (شل) إلى أن الصين سوف تستورد ما بين (٧ - ٨) مليون برميل يومياً بحلول الألفية الثالثة ، علماً بأن الصين تمتلك حوالي (٢٠) مجمع بتروكيماوي قادر على تصفية (٤.٢) مليون برميل من النفط يومياً (٣) .

وعلى الرغم من أن الصين تأتي في المرتبة الخامسة في قائمة كبريات الدول المنتجة ، إلا أن مستوى إنتاجها من النفط ظل خلال السنوات الماضية متأرجحاً لاسيما وان إنتاج حقولها النفطية ظل غير مستقر كما تحيط الكثير من الشكوك بالاحتياطي المؤكد في حوض (تاريمو) في غرب الصين حيث أشارت الصين إلى أن احتياطيها المؤكد في هذا الحوض يقدر بـ (٣٠٠) مليون طن من النفط الخام . لكن بعد فتح خمس مناطق للتنقيب في هذا الحوض للشركات الأجنبية في عام ١٩٩٣ ، فإن معظم عمليات التنقيب في تلك الصحراء القاحلة لم تتكفل بالنجاح كما كان متوقفاً ، وتشير تقديرات شركات أجنبية إلى أن احتياطي الحوض يقدر بحوالي (٣٠) مليون طن فقط (٤) .

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الصين لتعزيز الإنتاج و الإعلان المستمر عن اكتشاف حقول جديدة فإن إنتاج الصين من النفط لم يتجاوز (١٦٠) مليون طن في أواخر نيسان ١٩٩٩ ، وكانت الصين قد سجلت في المدة الممتدة من عام (١٩٩١ إلى عام ١٩٩٦) زيادة في الإنتاج قفزت من (١٣٧) مليون طن نهاية عام ١٩٩١ إلى (١٤١) مليون طن عام ١٩٩٦ أي ما يعادل (٣.١٤) مليون برميل يومياً (١) .

في محاولة جادة من الحكومة الصينية لتحسين أداء الشركات الصينية العاملة في قطاع النفط قامت الصين في ١٧ تموز ١٩٩٨ إجراء إصلاحات مهمة في هذا القطاع ، حيث قامت بدمج ثلاث شركات صينية كبرى عامله في قطاع الطاقة و البتروكيماويات ، و أعلنت عن تشكيل شركتين عملاقتين للنفط والبتروكيماويات والغاز وهما :

شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) وتبلغ أصولها (٥٧.٨) بليون دولار أمريكي .

الشركة الصينية للبتروكيماويات (SINOPEC) وتبلغ أصولها (٤٦) بليون دولار أمريكي (٢) .

لكن مع تأرجح أسعار النفط والطلب المتزايد على النفط في الصين و الضغط المستمر على ميزان المدفوعات الصينية بسبب شراء النفط من الخارج قامت الصين بخطوات مدروسة لحل مشكلة الطاقة في البلاد ، فعلى الصعيد الداخلي قامت الصين

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦-١٢ .

(٤) ج.د.ع ، تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية لجامعة الدول العربية عن واقع العلاقات العربية - الصينية خلال فترة التسعينات بتاريخ ٥ حزيران ١٩٩٨ ، وثيقة رقم (١١) ، ص ١٣ .

(١) ج.د.ع ، تقرير صادر عن شركة النفط الوطنية الصينية لعام ١٩٩٩ ، في ١١ أيار ١٩٩٩ ، وثيقة رقم (١٥) ، ص ٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨-١٠ .

في عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٥ على التوالي بفتح قطاع الطاقة أمام الشركات والمستثمرين الأجانب (للحقول البرية والبحرية) وقد وصلت العقود التي تم توقيعها مع الشركات الأجنبية في قطاع الحقول البحرية بحلول عام ١٩٩٨ إلى (١٢٦) عقداً بقيمة (٥.٣٨) بليون دولار أمريكي مع (٦٧) شركة من (١٨) دولة وإقليم ، وفي قطاع الحقول البرية وصلت لغاية عام ١٩٩٨ إلى (٧٣) عقداً نفطياً وبقيمة (١) بليون دولار أمريكي (٣) .

هذا على الصعيد الداخلي ، أما على الصعيد الخارجي فقد نشطت الصين في تأمين مصادر جديدة للطاقة في الخارج ، حيث أخذت الشركات الصينية الكبرى وفي مقدمتها CNPC تنشط في البحث في عدد من أنحاء العالم عن صفقات واستثمارات في مجال النفط واستكشاف وتنقيب وتطوير حقول منتجة وقد أنفقت (CNPC) لهذا الغرض أكثر من (٩) مليار دولار أمريكي وذلك للحصول على امتيازات بترولية في السودان ، وفنزويلا ، والعراق ، وكازاخستان ، وبيرو ، وكندا ، وتايلاند ، وبابونيو غينيا . كما تخطط لأنفاق (١٢.٥) مليار دولار أمريكي لمد أربعة خطوط أنابيب غاز وبنفط يبلغ طولها (١٣٥٠٠) كم من جمهوريات آسيا الوسطى وروسيا إلى الصين ، وهذا ما أشارت إليه الدراسات الحديثة (١) .

يمكننا بعد الحديث عن صناعة النفط في الصين وعلاقتها النفطية مع بعض الدول العربية وغير العربية ، أن نتحدث بشيء من التفصيل عن العلاقات الصينية والعربية في مجال النفط .

علاقات الصين النفطية مع الدول العربية :-

يمكن أن نبدأ بالبحث في هذه العلاقات بعد عام ١٩٩٣ حيث شهدت هذه المدة ولادة حقبة جديدة عندما زار نائب رئيس مجلس الدولة الصيني (لي لانغ لونغ) وكان وزيراً للتجارة آنذاك منطقة الخليج في تموز ١٩٩٣ وأسفرت زيارته عن توقيع عدد من الاتفاقيات تقوم على ضوئها المملكة العربية السعودية بتزويد الصين ب(٣.٥) مليون طن من النفط الخام سنوياً وابتداءً من عام ١٩٩٥ ، وأعلن في الوقت نفسه وزير التجارة الصيني بأن بلاده سوف تستورد (١٠٠) ألف برميل من النفط الخام يومياً من الكويت والإمارات (٢). وكانت الصين قد وقعت اتفاقية مماثلة خلال هذه الجولة مع دولة الإمارات العربية المتحدة لتوريد (١.٥) مليون طن من النفط وكميات من الأسمدة من دولة الكويت ودولة قطر .

(3) China Economic News, Oct. 23.2000

(١) ج.د.ع ، تقرير بعنوان الشرق الأوسط واستراتيجية الأمن واختيار السياسات لطاقت بلادنا في الصين ، بقلم شوي هوي شي ، وترجمة إلى اللغة العربية المركز العربي للمعلومات في بكين / أيار ٢٠٠١ ، ص ٥- د .

(٢) المعلومات الخاصة بالنشاط الصيني النفطي خارج الوطن العربي مستقاة من التقارير السنوية لشركة CNPC : ج.د.ع ، التقرير السنوي لشركة CNPC الصينية المقدم إلى المجلس الاقتصادي ، تقرير رقم (أ / ب / ٥٤١٤) في ١/١/٢٠٠٠ ، ص ٥- .

الأمر الذي رفع واردات الصين من النفط الخام العربي بنهاية عام ١٩٩٣ إلى (٧.٢١١) ملايين طن أي حوالي ٤٦٪ من إجمالي واردات النفط في ذلك العام (٣) .

وقد بدأت الصين منذ عام ١٩٩٥ تستورد كميات كبيرة من النفط العربي ، حيث استوردت عام ١٩٩٥ نفطاً بقيمة (٤٦٠.٣) مليار دولار بزيادة قدرها ٤٤.٦٪ من النفط المستورد عام ١٩٩٤ ، وجاء معظمه من سلطنة عُمان واليمن ، وتحتل عُمان واليمن المرتبة الثانية والثالثة بعد المملكة العربية السعودية في حجم استيراد النفط الصيني من المنطقة (١).

ومع تزايد اعتماد الصين على النفط الخليجي ، تحاول الصين أن تجد موطئ قدم لها في دول المنطقة في قطاع النفط والتنقيب، وعلى ما يبدو أن الكويت والمملكة العربية السعودية كانا هدفاً في هذا القطاع (٢) .
فعلى صعيد التعاون الكويتي - الصيني في هذا المجال ، فقد وقعت مؤسسة النفط الصينية عقداً مع الكويت قيمته (٤٠٠) مليون دولار لبناء منشآت نفطية في الكويت ، حازت شركة النفط في (شنغلي بشاندونغ) على عقد لبناء مشروع آخر في الكويت ، كانا ذلك في تموز وأب من عام ١٩٩٥ .

كما قامت خلاله بتصدير معدات تنقيب صينية الصنع إلى الكويت قيمتها حوالي (٣٩) مليون دولار أمريكي ، وكذلك وقعت الكويت في ٤ أيلول ١٩٩٥ اتفاقية مع شركة الصين للهندسة الملاحية قيمتها (٦٠) مليون دولار لإعادة إصلاح أرصفة في الكويت وإعادة بناء معمل الأحادي لتكرير النفط(٣). كما شاركت في بناء ميناء نفطي كويتي في أواخر عام ١٩٩٥ ، وأصبحت بعض الشركات الكويتية شريكاً في التنقيب عن النفط والغاز لاستغلال حقول جديدة في الصين ، وذلك مثل شركة الكويت للتنقيب عن النفط خارج البلاد (KUFPC) التابعة لشركة الكويت العامة للنفط التي اشتركت في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي واستغلالها في بحر الصين الجنوبي . وقد بدأ حقل الغاز الطبيعي في مدينة (ياتشنغ) في مقاطعة (هاينان) في ١ كانون الثاني ١٩٩٦ العمل فيه عن طريق شركة الكويت للتنقيب لغرض الاستثمار والتطوير خارج البلاد مع شركة أمريكية والشركة الوطنية الصينية للنفط البحري ، ويعد هذا الحقل أول مشروع كبير بالتعاون مع الدول الأجنبية بعد بدأ الصين العمل في مجال استغلال النفط والغاز الطبيعي في البحر (١) .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٥ .

(١١) ج.د.ع ، نشرات سنوية تصدرها شركة Sinopec (المؤسسة الوطنية الصينية لصناعة النفط والكيماويات) ، نسخة منها إلى المجلس الاقتصادي العربي (تقرير سري) ١/١٠ / أ / ب / ج - ٥١٤ ، ص ١١١ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ١١٢ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ١١٢-١١٣ .

(١٤) ج.د.ع ، تقرير بعنوان الشرق الأوسط واستراتيجية الأمن واختيار السياسات لطاقت بلادنا في الصين ، المصدر السابق ، ص ٦ - ١٠ .

أما على صعيد التعاون الصيني - السعودي في قطاع النفط والبتروكيمياويات نلاحظ أن الصين أولت اهتماماً شديداً لعلاقتها مع العربية السعودية منذ عام ١٩٩٣ ، كما لم يكن الاهتمام السعودي بسوق الصين قليلاً فقد ترئس وزير التجارة السعودي في شباط ١٩٩٤ وفداً ضم عدداً كبيراً من المستثمرين السعوديين للبحث عن فرص لتسويق البتروكيمياويات السعودية إلى الصين (٢) . لذلك وقعت شركة الصين لاستيراد وتصدير التكنولوجيا اتفاقاً مع مجموعة بن لادن السعودية وذلك في ٣ آذار ١٩٩٤ لإنشاء مصنع للسماد باستثمار مشترك صيني - سعودي في منطقة الجبيل الصناعية في السعودية ويحتل الاستثمار الصيني في هذا المشروع نسبة ٤٩٪ (٣) . واستوردت الصين في أوائل نيسان ١٩٩٤ (٣٠٠) ألف طن من النفط الخام السعودي و(٤٤٠) ألف طن من اليوريا السعودية ، وبذلك يرتفع استهلاك الصين من النفط العربي ليصل عام ١٩٩٥ إلى ٥٠٪ من جملة الاستيراد الصيني الكلي من النفط الخام وبهذا تكون الصين قد لحقت باليابان كأحد المستوردين الرئيسيين للنفط العربي (٤) .

وذكرت مصادر غربية في قطاع النفط في أيار ١٩٩٦ أن ارامكو السعودية اشتركت في مشروعين لبناء مصفاتي في الصين برأسمال مشترك ، الأول بين شركة ارامكو السعودية وشركة سونغ يونغ الكورية الجنوبية التي تمتلك ارامكو ٣٠٪ من أسهمها وشركة (سينوكم) الصينية لبناء مصفاة في مدينة شنداو في محافظة شاندونغ الصينية تتراوح طاقتها بين (٢٠٠) و(٣٠٠) ألف برميل يومياً على أن تستخدم النفط السعودي . أما الثاني فبين شركة ارامكو السعودي وشركة (سينوكم) الصينية لبناء مصفاة في محافظة فوجيان الصينية بطاقة إنتاجية تصل إلى (٤٠٠) ألف برميل يومياً (٥) .

شهد النصف الثاني من عام ١٩٩٧ نشاطاً صينياً مكثفاً لتأمين المزيد من إنتاج البلاد النفطية المستقبلية . فعلى صعيد العلاقات الصينية - السعودية شهدت زيارة المدير العام لمؤسسة (Sinopec) في ٧ حزيران ١٩٩٧ توقيع اتفاقية لزيادة حصة الصين من وارداتها من النفط السعودي ابتداءً من النصف الثاني من عام ١٩٩٧ حيث كانت ارامكو تزود الصين بحوالي (٣٠) ألف برميل يومياً حتى تاريخ توقيع الاتفاقية الجديدة ، ألا أن الاتفاقية لم تحدد حجم الاستيراد اليومي الجديد من السعودية (١).

فضلاً عن دول الخليج العربي التي أسست الصين معها علاقات في قطاع النفط مع عدد من الدول العربية مثل السودان واليمن ومصر والعراق . وتبدو الاستثمارات الصينية في السودان اكبر من الاستثمارات خارج الصين ، فقد فازت مؤسسة

(١) المصدر نفسه ، ص ١٠ - ١١ .

(٢) ج.د.ع ، نشرات سنوية تصدرها شركة Sinopec ، المصدر السابق ، ص ١١٢ - ١١٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١١٣ .

(5) South China Morning Post, Hong Kong. In June,9,1997 .

(1) China Daily Business Weekly .in Des.12,1998 .

(CNPC) بـ ٤٠٪ من كونسورتيوم تطوير حقول النفط وخط الأنابيب وذلك في النصف الأول من عام ١٩٩٨ ، إذ أنفقت الصين أكثر من (٢) بليون دولار من نصيبها في الكونسورتيوم في تطوير حقل النفط في مربع (بجليلج) ومن ثم في مصفاة الخرطوم للنفط. وقد بدأت الصين في استيراد حصتها من النفط السوداني في النصف الثاني من عام ١٩٩٩ ، علماً أنها حصلت على حق التنقيب والإنتاج في حقول جديدة في السودان (٢) .

أما العراق فقد وقعت الصين اتفاقية معه في أواسط حزيران عام ١٩٩٧ بخصوص حقل الأحذب ، وبرأسمال يتراوح بين (٣ - ٣.٥) بليون دولار ، وكان لشركة CNPC النصيب الأكبر من هذا الاتفاق (٣).

وبالنسبة إلى اليمن فهي الأخرى لديها تعاون نفطي مع الصين حيث بدأت الصين منذ عام ١٩٩٣ بشراء النفط اليمني عن طريق طرف ثالث عبر أسواق لندن وهذا ما يفسر الارتفاع الكبير في الميزان التجاري للأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٤ وعلى التوالي ٣٦٦.٠٨٠.٠٠٠ و ٢٣٤.١٨٠.٠٠٠ دولار أمريكي . كما أعلنت الصين أنها اشترت عام ١٩٩٥ حوالي ٢.٤٧٤.٠٠٠ طن من النفط الخام اليمني من السوق العالمي بقيمة (٤٤٠) مليون دولار ليرتفع حجم الاستيراد الصيني من النفط الخام اليمني بعد أن بدأت الصين استيراده من اليمن مباشرة عام ١٩٩٦ إلى ٣.٧٦٦.٠٠٠ طن بقيمة ٥٦٩ مليون دولار أمريكي . ومع بدأ شراء النفط اليمني في عام ١٩٩٣ أصبحت اليمن شريكاً تجارياً هاماً للصين في الشرق الأوسط بحجم تبادل تجاري وصل عام ١٩٩٦ إلى ٦٧٦.٥٥٩.٠٠٠ مليون دولار (١) .

وفضلاً عن السودان والعراق واليمن فإن الصين تستورد أيضاً كميات من النفط الليبي منذ أواسط آذار ١٩٩٨ وصلت إلى ٢.١٥١.٠٠٠ طن ، كما وقعت مع جمهورية مصر العربية مذكرة تفاهم للتنقيب عن النفط والغاز في أيلول ١٩٩٩ (٢) . وبالرغم من أن الصين تعد منطقة الشرق الأوسط منطقة حيوية من حيث النفط والاستثمارات النفطية ، لكن من الملاحظ أن الصين في الوقت التي تحرص فيه البحث عن استثمار في قطاع النفط في المنطقة إلا أنها لا تريد أن تتحمل أي قدر من المخاطر وتفضل أن تعمل في حقول مكتشفة وجاهزة وتتحاشى العمل في قطاع التنقيب غير المضمون حتى لا تتحمل أية خسائر محتملة . كما أنها تبحث عن كسب سريع ومضمون . وإذا ما أرادت الصين أن يكون لها وجود استثماري ناجح في المنطقة العربية فلا بد أن تعزز إمكانياتها التكنولوجية كما وتستعد لشروط المخاطرة المعروفة في

(١) ج.د.ع ، تقارير تقدمها الدول العربية للجامعة العربية حول علاقاتها الاقتصادية مع الصين ، تقرير سري ، رقم ٢/١-أ-٤١٤ ، في ٢٠٠٠/٥/١ ، ص ١-٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧-٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢ .

(٤) ج.د.ع ، تقرير منشور في اللجنة الاقتصادية العربية - المجلس الاقتصادي (سري) الرقم ١-١-٣٢ ع/٢٤٥ في ٢٠٠٠/٦/٤ ، ص ٢٤.

قطاع النفط علماً أن الصين تحظى باحترام في المنطقة كما يسعى المسؤولون في كثير من الدول العربية لاستقطابها للاستثمار في هذا القطاع .

ثانياً:- المجال العسكري

أن الصين بإعلانها الدائم عن رغبتها في حل مشاكلها الإقليمية بالطرق السلمية وتقاربها مع الهند وروسيا وتأكيد علاقة حسن الجوار ، كل ذلك أدى إلى أن ينحصر اهتمامها بدور القوة العسكرية في تأدية وظيفة دفاعية إقليمية دون أن تمتد لتأخذ أبعاداً عالمية .

وعلى الرغم من أن الصين تمثل قوة نووية ، فإن الفكر الاستراتيجي الصيني لم يطور عقيدة عسكرية أو مذهباً قتالياً تربط من خلاله قوتها النووية بمصالح أمنها القومي على المستوى العالمي ، وذلك يؤهلها لاستخدام تلك القوة في التصدي لأنماط من المجابهات ، نووية كانت أم تقليدية خارج حدودها الإقليمية ، كما طورها الفكر الاستراتيجي الأمريكي أو الفكر الاستراتيجي السوفيتي سابقاً (١) .

ففي الوقت الذي جادل فيه الفكر الاستراتيجي الأمريكي على ضروب من المجابهات (كالحرب النووية الشاملة ، والقدرة على الرد بضربة انتقامية ، والقدرة على خوض حرب محدودة تدار بأسلحة نووية تكتيكية أو بأسلحة تقليدية ١٠٠٠ الخ) بقي الفكر الاستراتيجي الصيني غير مكتمل الشروط أو غير واضح المعالم لمجادلة هذه الأنماط من المجابهات مع الولايات المتحدة الأمريكية . وربما يعود هذا الواقع إلى جملة عوامل يأتي في مقدمتها أن أحد شروط الارتقاء إلى مستوى القوى العظمى على الصعيد العالمي ، يفترض تفوقاً كمياً ونوعياً على مستوى التسليح النووي . فالقطبية الدولية تركز إلى معيار القدرة النووية العسكرية والتي لاشك بأنها انعكاس لقاعدة الدولة الصناعية والتقدمية وقدراتها الاقتصادية والعلمية . وقدرات الصين النووية لم تكن قادرة على مجاراة القدرة النووية السوفيتية سابقاً ، ولا مجاراة القدرة النووية الأمريكية (٢) .

وعليه فإن الصين ، كي تكون قوة نووية عظمى لها ثقل مؤثر في سياسات الردع النووي وكما كان عليه الاتحاد السوفيتي سابقاً ، فإن الأمر يتطلب منها أن تزيد من قدراتها العسكرية النووية كما ونوعاً إلى مستوى يؤهلها لان تكون قوة معادلة أو متكافئة مع الولايات المتحدة ، وان تطور سبل حمل أسلحتها التدميرية إلى أراضي الخصم وان تخرق

(١) ج.د.ع ، تقرير منشور في اللجنة العسكرية لجامعة الدول العربية ع (القوة العسكرية الصينية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط) ، ت/أ-٣٥٣-ع/أ ، في ١٥ كانون الثاني ١٩٩٥ ، ص ١١٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ت/ب-٣٥٤-ع/أ ، ص ٢٠ .

دفاعاته الجوية وان تلحق به ضرراً جسيماً ، وألا فأن ردعها في ضوء قدراتها النووية المتاحة سيكون ردعاً محدوداً (٣).

وفي ضوء ما تقدم ، يمكن القول أن محدودية قدرات الصين في ميدان التسليح النووي لا تؤهلها لان تتبوأ مكانة القوة العظمى المتفوقة عسكرياً على الصعيد العالمي ، ولم يكن باستطاعتها أن تطرح نفسها كقوة بديلة للاتحاد السوفيتي (سابقاً) ومناظرة للولايات المتحدة الأمريكية .

وبعد هذا العرض الموجز عن أهمية القوة العسكرية الصينية على ضوء المتغيرات الدولية التي شهدتها السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، نستطيع التركيز على محورين أساسيين في هذا المجال :-

العلاقات العسكرية بين الصين وإيران :-

لو تحدثنا عن العلاقات التسليحية مع إيران لوجدنا أنها بعد حربها مع العراق ، وما نجم عنها من خسائر كبيرة توجهت إيران منذ الثمانينات إلى الحصول على ما تحتاجه من أسلحة من دول أوروبا الشرقية وكوريا والصين ، على الرغم من أن اغلب هذه الأسلحة غير متطورة . وبعد انتهاء الحرب في ٨ آب ١٩٨٨ بدأت إيران في تنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء وتحديث القوات المسلحة على نطاق واسع ، وكانت إيران قد كشفت عن تعاونها مع الصين ، خلال الحرب ، وحصلت على صواريخ (سكود - ب) ، وتعاونها مع الصين وكوريا الشمالية في تصنيع نماذج لصواريخ قصيرة المدى يتراوح مداها بين ٦٠ و ١٥٠ كم (١).

وعقب حرب (أم المعارك) في عام ١٩٩١ ازدادت قوة دفع برامج التسليح الإيرانية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وقامت بتكثيف تعاونها مع الصين حيث وقعت معها اتفاقاً تسليحياً في آب ١٩٩١ شمل : (٧٠) طائرة أف ٧ ، وأيضاً التعاون في مجالات تقنية المدفعية والصواريخ والطاقة النووية السلمية (٢).

وفي ٧ شباط ١٩٩٢ حصلت إيران على (١٤) طائرة نقل عسكرية (٧-٧) ، وبتاريخ ١٥ آذار ١٩٩٥ حصلت إيران أيضاً من الصين على عشرة زوارق دورية سريعة طراز (هودنغ-١٩) وعلى (٥٠) طائرة من نوع (قاصف ١) (٣) . وقد تركز التعاون مع الصين في نقل الخبرة لتصنيع الصواريخ قصيرة المدى وتطوير النوعيات الإيرانية مثل ((عقاب)) وأيضاً إنتاج صواريخ (سلك وورم) ، ففي ٩ نيسان ١٩٩٨ وقعت الحكومة الإيرانية مع حكومة الصين عقداً

(3) The Military Balance , International Institute for Strategic Studies , (London - 1996) ; P.44.

(1) South China Morning Post , Hong Kong . in May . 4,1999 .

(2) Ibid ; in May . 4,1999 .

(3) Ibid .

لإنتاج صواريخ بعيدة المدى وتوفير المنظومات التقنية والجوانب الخاصة بالأنظمة الصاروخية الإيرانية (زلزال - شهاب) ، وقد تطور ذلك إلى تقنيات الصواريخ الباليستية (سكود - ٩٣) (٤).

وهكذا تتطور العلاقات الإيرانية الصينية ، في حين تمارس الولايات المتحدة ضغوطها على الصين لتقليص تعاونها العسكري مع إيران ولاسيما في مجال تقنيات الصواريخ أرض/ أرض متوسطة المدى ، بحجة الحفاظ على التوازن العسكري في الشرق الأوسط (١).

أما في المجال النووي فما تزال الصناعة النووية في مرحلة التطور في الصين شأنها شأن الأسلحة التقليدية ، وقد واجهت الحكومة الصينية في هذا المجال العديد من المشكلات في تجهيز بعض مفاعلاتها وفي مواصلة تشغيلها (مضخات تدمير أساسية من ألمانيا - وعاء المفاعل من اليابان) وهو لا بد أن يترك أثراً على أية محاولات تصدير صينية للتقنية النووية ، علماً بأن الصين كانت قد انضمت عام ١٩٩٢ إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (٢) .

وعلى الرغم من ذلك ألا أن الصين ترى انه لا يمكن تجاهل الحقوق والمصالح العادلة لمختلف الدول خاصة النامية منها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم إلحاق ضرر بهذه المصالح بحجة منع انتشار الأسلحة النووية ، مع عدم القيام بمساعدة الدول الأخرى لتطوير أو صناعة أسلحة نووية ، ويحكم تصديرها للمواد النووية عدداً من المبادئ :

أن يكون ذلك للأغراض السلمية .

قبول ضمان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ورقابتها .

عدم السماح بالنقل لدولة ثالثة من دون إذن الصين .

حظر تصدير تقنية تخصيب اليورانيوم وإنتاج الماء الثقيل وغير ذلك من التقنيات الحرجة (٣).

وفي إطار هذه السياسة شهد الشرق الأوسط تعاوناً نووياً صينياً مع دولة واحدة هي (إيران) حيث وقعت في ١٥ آب ١٩٨٥ اتفاقاً للتعاون النووي بين البلدين في بادئة عدم الاستجابة للضغوط الأمريكية . وعقب حرب أم المعارك قامت إيران بتكثيف التعاون النووي مع روسيا والصين حيث وقعت مع الصين في حزيران ١٩٩١ اتفاقاً لتوريد أجهزة للفصل الكهرومغناطيسي ومفاعل تجريبية صغيرة . وفي العاشر من أيلول ١٩٩٢ اتفق الجانبان على بيع (٢) مفاعل صيني

(4) Ibid ; inOct .2,1999 .

(1) Ibid .

(٢) جريدة (الجيش الشعبي الصيني) ، العدد (١٣٤)، في ٢٣ آذار ٢٠٠١ .

(٣) المصدر نفسه .

بطاقة إنتاجية (٢٠٠ - ٢٣٠) ميغا واط لكل منهما ، ألا أن الولايات المتحدة احتجت على ذلك ، الأمر الذي أدى إلى تأجيل الصفقة (١).

بعد تدهور علاقات الصين مع الولايات المتحدة أعلن الجانبان الإيراني - الصيني في ٨ تموز ١٩٩٤ عن توقيع اتفاقية تحصل بموجبها إيران على مفاعل نووي بطاقة (٣٠٠) ميغا واط ، ويعتقد أن إيران دفعت ما بين (٨٠٠ - ٩٠٠) مليون دولار كجزء من تمويل العملية ، ومن ثم فقد بدأت الصين في نقل تقنية البحوث النووية إلى إيران (٢). وقد أدى ذلك مرة أخرى إلى إثارة عدة قضايا خلافية بين الولايات المتحدة والصين ولاسيما ما تم من تعاون في مجال تقنية المفاعلات النووية والصواريخ . على الرغم من أن الصين حاولت استمرار تعاونها مع إيران من منطلق أن ذلك لا يخرج عن المجال السلمي ، ولا عن الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها ، لكن بعد ذلك أوقفت تعاونها النووي مع إيران. والذي تأكد إثر زيارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون للصين في عام ١٩٩٨ والتي كان من ضمن نتائجها الاتفاق على منع تصدير المعدات والتقنية النووية إلى إيران (٣) .

العلاقات العسكرية بين الصين والكيان الصهيوني :-

في مطلع الثمانينات دخلت علاقات الصين مع الكيان الصهيوني مرحلة جديدة لأول مرة منذ ظهور هذا الكيان . وقد تجسد ذلك بصورة واضحة في توسيع آفاق التعاون العسكري بين الجانبين وخرجت علاقتهما الثنائية وتعاونهما المشترك من دهاليز الخفاء السرية إلى حيز الوجود والعلانية ولاسيما في عام ١٩٨٥ الذي شهد أول صفقة علنية بينهما واصبح المجال العسكري والصفقات العسكرية القاعدة الصلبة التي شيد فوقها صرح العلاقات بين الصين والكيان الصهيوني في مختلف المجالات (٤).

أن العلاقات الحقيقية بين الصين والكيان الصهيوني هي في الميدان العسكري ، فتقارير الصحافة العالمية عن بيع السلاح الصيني إلى هذا الكيان يمكن أن تملأ مجلداً ضخماً ، وعلى الرغم من ذلك يتجنب المعنيون بالقضية التحدث في هذا الموضوع أمام أي شخص . فقد كانت العلاقات العسكرية ولا تزال بمنزلة التربة الخصبة التي نبتت فيها البذور الأولية لنمو العلاقات بين هذين الطرفين ، ولاسيما إن المسؤولين الصينيين قد بهرتهم التكنولوجيا

(١) ج.د.ع ، تقارير السفارة العراقية في بكين للعام ١٩٩٤ ، تقرير رقم ١ / ٢ - ٤ ، بتاريخ ٩ نيسان ١٩٩٤ ، ص ١١٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١١٥-١١٦ .

(٣) ج.د.ع ، تقارير السفارة العراقية في بكين ، ع (الصين أمام مفترق الطرق) ، رقم التقرير (ع/٥-طأ) ، في كانون الأول ١٩٩٩ ، ص ٢٦٠ .

(٤) جريدة (الأهرام) ، العدد (١٣٢) ، في نيسان ١٩٩٨ .

العسكرية الصهيونية عندما شاهدوا الطائرة العسكرية الصهيونية (الكفير) في معرض باريس ١٩٧٥، وفي معرض سنغافورة عام ١٩٨٦. وأقدمت الصين على خطوة إيجابية لتعزيز العلاقات العسكرية من خلال المعارض والأسواق الدولية، ووجهت الدعوة إلى رئيس كلية السلاح الجوي (الصهيوني) لزيارة المعرض الذي أقيم في ٨ نيسان ١٩٨٦ في شنغهاي بالصين الشعبية (١).

كانت لدى الصين كل المؤهلات التي جعلت منها عميلاً ممتازاً للصناعات الحربية الصهيونية، وذلك لأن الصين كانت تسعى سعياً حثيثاً لتحديث قواتها ووسائلها القتالية من دون أن تعتمد اعتماداً كلياً على القوتين العظمتين آنذاك وكذلك فإن الميزانية الصينية كانت تفرض قيوداً على شراء أحدث الأسلحة التي تحتاجها، إذ كان الكيان الصهيوني يعرض طائراته (الكفير) للبيع في حينه بمبلغ (٦.٥) مليون دولار في حين الطائرة الأمريكية (أف - ٥ تايجر) كان ثمنها يتراوح بين (١٠-١١) مليون دولار، فظلاً عن احتياجات الصين الضخمة من قطع الغيار والمنتجات الدفاعية للأسلحة السوفيتية والغربية التي تملكها، وذلك حتى تصل إلى مستوى الاعتماد الكلي على إنتاجها من الأسلحة، وفي مثل تلك الظروف كان الكيان الصهيوني قادراً على تغطية الكثير من احتياجات الصين الدفاعية سواء بالنسبة إلى الأسلحة السوفيتية (حينذاك) والتي كانت تمتلك أعداداً كبيرة منها من خلال الحروب التي خاضتها مع العرب أو الأسلحة الغربية التي كانت تشكل عماد التسليح في الجيش الصهيوني (٢).

ومن الأسباب الأخرى التي ساعدت على توسيع نطاق التعاون العسكري بين الصين والكيان الصهيوني، هي تغيير الاستراتيجية العسكري والتكتيكية داخل المؤسسة العسكرية الصينية التي كانت تلتزم بالنظرية الماوية وقوامها ((استراتيجية الحرب الشعبية)) والتي تعتمد على جيش ضخم، إلى ((الاستراتيجية الدفاعية الحديثة)) في عهد (دينغ شيا وينغ) والتي تعتمد على القوة العسكرية الأصغر حجماً وتتميز بالتكنولوجيا المتقدمة والمهارة العسكرية الفائقة. وأنفقت الصين على ما يزيد (٢) مليار دولار منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى أيلول ١٩٩١ لاستيراد معدات حربية متقدمة لتحقيق التحول العسكري الصيني (١).

وأعلنت الصين أن ميزانية الدفاع سوف تبلغ (٨٠.٧٥) مليار يوان أي حوالي (٩.٧) مليار دولار تقريباً في عام ١٩٩٧. وتأتي هذه الزيادة في النفقات العسكرية في الصين بعد مطالبة جنرالات الجيش الصيني بتحديث الأسلحة

(١) ج.د.ع. ، تقرير مرفوع إلى اللجنة العسكرية لجامعة الدول العربية عن (تطور صناعة السلاح في إسرائيل) ، (سري) ، الرقم (ع/٣/١) في ١ أيار ، ١٩٩٥ ، ص ٢٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦ .

وإدخال أسلحة ذات تكنولوجيا عالمية بهدف تمكين الصين من التفوق خلال الصراعات الإقليمية التي قد تنشب في المنطقة . لكن على الرغم من ذلك مازالت النفقات العسكرية الصينية اقل من النفقات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية واليابان والدول الغربية الأخرى (٢).

ألا أن للتطلع الصيني المستمر وجهود بكين الدؤوبة لجذب التكنولوجيا الغربية من أسباب تعزيز التعاون العسكري مع الكيان الصهيوني ، فقد فرضت الدول الغربية حظراً على تصدير التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين خشية تطوير قدرتها العسكرية ولكي لا تصبح عامل تهديد في منطقة جنوب شرق آسيا ، لذلك شهد هذا التعاون تقدماً كبيراً في أواسط ١٩٩٧ والذي تركز على :-

تطوير تصنيع ونقل التقنية للطائرات المقاتلة والغواصات بخبرة صهيونية .

التعاون في مجال تصنيع الصواريخ الباليستية من حيث المدى وأنواع الوقود وإمكانيات التتبع .

نقل الخبرة الصهيونية والتعاون في تطوير منظومات التسليح ذات التقنية المتقدمة خاصة بالنسبة لاستخدامات الليزر والذخائر الذكية (٣) .

وقد أثمر ذلك عن عدد من مشروعات التعاون العسكري الرئيسية الآتية :-

تعاون مشترك في ١٩ نيسان ١٩٩٧ لتصنيع طائرة مقاتلة صينية (أف - ١٠) بالاستفادة من تقنية الطائرة (لافي) .

تعاون مشترك في ٢٢ حزيران ١٩٩٨ لإنتاج طائرة مماثلة للطائرة الروسية (ميغ - ٢٩) ، (أف - سي ١) بعد إدخال تعديلات صهيونية عليها .

قيام الكيان الصهيوني في تموز ١٩٩٨ بتسريب معلومات حول البرنامج الصهيوني - الأمريكي لإنتاج سلاح مضادة للصواريخ (كاتيوشا) وهو ما أثارته الجهات الأمريكية المعنية .

قيام الكيان الصهيوني في عام ١٩٩٩ بتجهيز طائرة روسية (اليوشن ٧٦) لتحويلها إلى طائرة إنذار مبكر بقيمة (٢٥٠ مليون دولار وكذلك التعاون في تطوير نظام رادار (فالكون) .

ألغت السلطات الصهيونية في تموز عام ٢٠٠٠ صفقة طائرات (الأواكس) مع الصين نتيجة الضغوط الأمريكية وقد أثار هذا ردود أفعال غاضبة الصين اتجاه الضغوط الأمريكية (١) .

(٢) المصدر نفسه ، تقرير (سري) ، الرقم ٣/١/ع ، في كانون الثاني ١٩٩٨ ، ص ١٨٥ .

(٣) جريدة (الشرق الأوسط) ، العدد (٧٦٤٠) ، في ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٩ .

(١) ج.د.ع. ، تقرير السفارة العراقية في بكين الرقم (٢٠٦) ، في ١٥ تموز ٢٠٠٠ ، ص ١١١ .

نخلص من ذلك أن العلاقات بين الصين والكيان الصهيوني من المنتظر أن تستمر في التطور لحاجة كل منهما للأخر ، وان كان لكل هدفه المختلف من ذلك ، فأن كل ذلك يتم في غياب أية قدرة تنافسية عربية ، أو أية رؤية مستقبلية للتوازنات المنتظرة على المسرح الدولي والتي من المنتظر أن تكون الصين في مقدمتها .

الختام

أن تعزيز العلاقات بين الصين والدول العربية في الشرق الأوسط فضلاً عن إيران والكيان الصهيوني ، لا بد وان تثمر عنها إيجابيات عديدة وكثيرة ، ولاسيما الأوضاع الراهنة باتت تعتمد على الحسابات الاقتصادية ، التي أصبحت تنصدر ما عداها من حسابات وشؤون . ويمكن أن نستخلص مما تقدم ، أن إقامة علاقات متينة وراسخة بين البلدان العربية وإيران والكيان الصهيوني من جهة والصين من جهة أخرى يشكل دافعاً قوياً ولأسباب التالية :-

١- باتت الدول العربية بحاجة إلى دعم ومساندة حليف بارز وقوي فالدول العربية سواء كانت مجتمعه أو فرادا لم تحقق هذا الهدف لا في الماضي ولا في الوقت الحاضر وعلية فأن إمكانيات الدول العربية الاقتصادية الكبيرة وفي مقدمتها النفط يجب أن تكون حجر الزاوية للتوصل إلى هذا الهدف ، خدمة لمصالحها القومية المشروعة . وكون الصين إحدى هذه الدول وفقاً لمواقفها وخصوصيتها الحالية يمكن أن تكون الحليف المنشود في ظل الأوضاع الدولية الراهنة .

٢- تمثل الصين سوقاً عالمياً كبيراً ، وما زالت بحاجة إلى الاستيراد والتصدير لسد متطلبات السوق سواء أكان (السوق النفطي أم السوق العسكري) ، وتتفق جميع الآراء على هذا السبب للسير في تعزيز التعاون العربي - الإيراني - الصهيوني مع الصين .

٣- مازالت معدلات النمو في الناتج الوطني الصيني مستمرة في التصاعد بالرغم من كل ما تتحمله من تبعات المدة السابقة التي باتت عبئاً ثقيلاً عليها ، ألا أنها في الوقت نفسه ومن خلال تغلبها على الكثير من الأزمات التي مرت بها مؤخراً ، أعطت الانطباع على أنها قادرة على التقدم في مسيرتها الاقتصادية .

٤- أن دول الشرق الأوسط مجتمعه كطرف واحد مقابل الطرف الصيني هما مازالا يسيران في طريق الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص .

المصادر والمراجع

أ- الوثائق المنشورة :-

- ١-تقارير صادرة عن السفارة العراقية في بكين للعام ١٩٩٤ - ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ .
- ٢-تقارير صادرة عن اللجنة الاقتصادية لجامعة الدول العربية للعام ١٩٩٨-١٩٩٩-٢٠٠٠ .
- ٣-تقارير صادرة عن اللجنة العسكرية لجامعة الدول العربية للعام ١٩٩٥ .

الصحف العربية :-

- ١-جريدة (الأهرام) / ١٩٩٨ .
- ٢-جريدة (الجيش الشعبي الصيني) / ٢٠٠١ .
- ٣-جريدة (الشرق الأوسط) / ١٩٩٩ .

ج - الكتب الأجنبية :-

1-The Military Balance , International Institute for Strategic Studies , (London , 1996) .

د - الصحف الأجنبية :-

- 1- China Daily - Business Weekly , Dec 1998 .
- 2- China Economic News , Oct 2000 .
- 3- South China Morning Post , Hong Kong , Jun - 1997- May - 1998 .